

بسم الله الرحمن الرحيم  
فضيلة الشيخ سليمان العلوان حفظه الله تعالى ، قد أشكل  
علىَّ أمر العقيدة هل يشترط فيها ما يشترط في الأضحية أم  
أنه يجوز العق بما تيسر ؟  
وقد بحث هذه المسألة في كتب الفقهاء فلم أهد  
للصواب فعرضت هذا السؤال على فضيلتكم .

## الجواب

قد جاءت بعض الأحاديث في بيان ما يجزئ في الأضحية  
وما لا يجزئ .  
وأما العقيدة فلم يرد فيها سوى ذكر شاتين مكافئتين  
في حق الغلام وشاة واحدة في حق الأنثى .  
ولم يرد ذكر أوصافها وما يلزم في ذلك وما يمتنع فذهب  
جمهور العلماء إلى إلحاق العقيدة في الأضحية فيما يجوز  
وفيما يحرم .  
فاشترطوا سلامة العقيدة من العيوب كاشتراطهم  
سلامة الأضحية على ما جاء في الأحاديث الصحيحة .  
وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يشترط في العقيدة ما  
يشترط في الأضحية فيجوز ذبح المعيبة وذبح ما دون ثنية  
المعز ونحو ذلك . لأن الأضحية ذبيحة شرعت في وقت محدود  
لا يخرج عنه وجاءت فيها نصوص تبين ما يجوز وما لا يجوز  
بخلاف العقيدة فإن الشارع ذكر ما يهراق عن الغلام وعن  
الجارية ولم يزد على ذلك فدل على أنه لا يشترط فيها ما  
يشترط في الأضحية .  
ولأنها شرعت عند تجدد نعمة فأشبه ما تكون بسائر  
الولائم .  
قال في الرعاية الكبرى كما في الإنصاف [ 114\4 ]  
والتفرقة أشهر وأظهر ) . يدل لهذا القول أن الذين قاسوا  
العقيدة على الأضحية لم يأخذوا بجميع أوجه الاشتراك  
وجميع أوجه المنع .  
فبعض من يرى أن حكم العقيدة حكم الأضحية قال ولا  
يجوز فيها شرك في بدنة ولا بقرة وبعضهم يجوز ذلك .  
وقد قال ابن سيرين في العقيدة . اصنع بلحمها كيف  
شئت .  
وسئل أحمد بن حنبل رحمه الله عن ذلك فذكر قول ابن  
سيرين قال في الشرح الكبير وهذا يدل على أنه ذهب إليه  
وسئل هل يأكلها كلها ؟

**قال ألم أقل يأكلها كلها ولا يتصدق منها بشيء )) .  
وهذا كله يدل على أن الحقيقة لا تشبه الأضحية في  
مصرفها فكذلك لا تشبه الأضحية في سنّها وصفتها  
وشروطها . والله أعلم**